الأمم المتحدة

A/ES-10/444

الجمعية العامة

Distr.: General
16 January 2009
Arabic
Original: English

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نسخة من القرار الذي أقره البرلمان الماليزي ويدين فيه الهجمات الإسرائيلية على أرض غزة الفلسطينية. وقدم هذا القرار رئيس الوزراء الماليزي، عبد الله أحمد بدوي، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في جلسة خاصة عقدها مجلس النواب التابع للبرلمان الماليزي (انظر المرفق).

وإن هذا القرار، الذي يتضمن ١٠ نقاط، يقوم في جملة أمور، بدعوة الأمم المتحدة إلى إرغام إسرائيل على وقف هجماتها العسكرية على غزة فورا؛ والمطالبة بانسحاب إسرائيل التام من أرض غزة الفلسطينية؛ وحث الأمم المتحدة على عقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة؛ ومناشدة المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية الفورية إلى غزة؛ وحث جميع الأطراف على التقيد بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في إطار مساعيه لتحقيق عملية السلام.

وتتطلع ماليزيا إلى انعقاد الجلسة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة بموجب القرار ٣٧٧ (د-٥)، وذلك يوم غد الموافق ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(توقيع) حميدون **علي**
السفير
الممثل الدائم لماليزيا

190109 190109 09-21221 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

القرار المعتمد وفقا للأوامر الدائمة ٢٧ (٣)

إدانة الهجمات الإسرائيلية على أرض غزة الفلسطينية

يعتمد مجلس النواب التابع للبرلمان الماليزي، وفقا للأوامر الدائمة ٢٧ (٣)، القرار التالي:

بدأت إسرائيل في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشن هجمات عسكرية على أرض غزة الفلسطينية أطلقت عليها اسم ''الرصاص المسكوب''، شملت عمليات قصف جوية أعقبها هجوم بري عسكري في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

إن الهجمات الإسرائيلية على أرض غزة الفلسطينية تشكل عملا ينتهك القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وجريمة حرب تُرتكب خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩؛

إن الشعب الماليزي متمسك بشدة بموقفه بأن ما من مبرر قوي يسوغ الهجمات غير المتناسبة والعشوائية والمفرطة التي تستهدف أرض غزة الفلسطينية، ولذا، هو يرفض العقاب الجماعي المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة؛

إن الشعب الماليزي مستاء للغاية من عجز المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عن الوقف الفوري لعدوان دولة إسرائيل على أرض غزة الفلسطينية، وهو يأسف لذلك؛

وبناء على ذلك، يقرر مجلس النواب ما يلي:

(١) إدانة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على أرض غزة الفلسطينية، التي تزهق أرواح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم نساء وأطفال ورضَّع ومسنون، شديد الإدانة، وحث إسرائيل على الانسحاب الكامل منها؛

(٢) حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إرغام إسرائيل على الوقف الفوري لهجماتها العسكرية على شعب أرض غزة الفلسطينية عبر وقف إطلاق النار، وعلى اتخاذ قرار يقضي بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لإنفاذ وقف إطلاق النار هذا؛

(٣) حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد جلسة استثنائية طارئة بموجب قرارها ٣٣٧ (د-٥) المعنون ''الاتحاد من أجل السلام''، إن لم يتمكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من تنفيذ القرارات التي اتخذها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

(٤) حث الأطراف المعنية على المضي في بذل جهودها الرامية إلى تحقيق عملية السلام وعلى تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي والتقيد بها؛

(٥) تعاون ماليزيا مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية وسائر الدول التي تشاطرها وجهات نظرها، للدفاع عن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في سياق معالجة النزاع الدائر حاليا في الشرق الأوسط؛

(٦) الإعراب عن تضامن الشعب الماليزي مع قضية الشعب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة؛

(٧) حث الشعب الفلسطيني على الوحدة ضمانا لحقوقه غير القابلة للتصرف ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة؛

(٨) الإهابة بالمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات الإنسانية الفورية إلى شعب أرض غزة الفلسطينية؛

(٩) حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تنشئ فورا محكمة جنائية دولية لفلسطين من أجل التحقيق مع مجرمي الحرب الإسرائيليين المشبوهين الضالعين في الأعمال الوحشية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني، ومحاكمتهم؛

(١٠) إرسال هذا القرار إلى جميع المجالس التشريعية والبرلمانات المعنية، ولا سيما مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة والبرلمان البريطاني والبرلمان الأوروبي.

١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩